

القوى السياسية العلمانية والتناقض بين القيم والمواقف



د. تامر بكر

كاتب وباحث مصري

ملخص الدراسة

من الآثار التي ترتبت على الثورات العربية أو ما اصطلح عليه باسم (الربيع العربي) إخضاعه منظومات القيم المختلفة التي يتبناها أصحابها إلى اختبار عملي يزن توافق تلك القيم مع مواقف أصحابها العملية.

وقد أظهر الربيع العربي خلال مساره الفائت - حوالي أربع سنوات - تناقض كثير من العلمانيين بين مواقفهم العملية ومبادئهم^(١)؛ وهو ما تسبب عملياً في فشل القوى العلمانية سياسياً، وإظهارهم بمظهر المدافعين عن المصالح الفردية، وليس عن المبادئ والقيم؛ حيث يظل نجاح العلمانيين الوحيد في دول الربيع العربي هو إقصاء الإسلاميين -أو تعطيلهم على الأقل- ولو على حساب الأوطان!

وهو ما يطرح السؤال الآتي: هل هذا التناقض من العلمانيين نابع من تناقض تصور العلمانية أو العلمانيات مع تصور الإسلام فقط؟ أم أن سبب ذلك أيضاً هو النزعة الفردية المتجذرة في الفكرة العلمانية -وفروعها- باعتبارها أن الإنسان (الفرد) هو الأولى بالرعاية؟

إن (المبادئ) أو (القيم) في جوهرها قواعد لتحقيق مصالح عامة، فهي تُعبر عما يحقق النفع أو يمنع الضرر؛ فإذا تناقضت المواقف مع المبادئ التي من المفترض أن تكون المنبع لتلك المواقف؛ انهارت المبادئ -أو على الأقل ارتجفت- تبعاً لتلك المواقف، وإثبات مثل هذا الارتجاف -على الأقل- يُعتبر من أكبر الأمور العلمية أهمية التي يمكن أن نحققها هنا في هذه الدراسة في إطار الصراع الإسلامي العلماني؛ هذا بالإضافة إلى دراسة حقيقة عداء النظرية العلمانية -وفروعها- للنظرية الإسلامية من حيث الأصل، ناهيك عن الأهمية العملية في إثبات الفشل السياسي لأصحاب المبادئ العلمانية.

وقد سلّطت هذه الدراسة الضوء على ذلك كله؛ ومن ثمّ أجابت على الأسئلة البحثية الآتية:

- ما حقيقة الصراع بين العلمانيين والإسلاميين بعد الثورات العربية؟
- هل دافع العلمانيون في صراعهم مع الإسلاميين عن مبادئهم أم عن مصالحهم؟
- ما دور التأثيرات الغربية في الصراع العلماني/ الإسلامي من حيث النظرية والواقع العملي؟
- ما مستقبل الصراع العلماني/ الإسلامي في دول الربيع العربي؟

وقد تمت الاستفادة في هذه الدراسة من منهج الثقافة السياسية^(٢)؛ لتبيان مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالعلمانيين، واختياراتهم السياسية المتناقضة مع مبادئهم، في صراعهم مع الإسلاميين، وقد خلط هذا المنهج بمنهج التحليل السياسي عند الحاجة إليه، وعند استشراف مستقبل الصراع العلماني/ الإسلامي.

(١) ولا شك أن الاستثناء من التعميم لازم، وأن هناك من العلمانيين ومعارضيين الإسلاميين من لم يسقط في ذلك، لكن حديثنا هنا عمّا هو غالب، مع إيماننا بوجود الاستثناء.

(٢) يُقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة (المعتقدات) لدى مجموعة أو مجتمع معين، مثل: شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة السياسية.

القوى السياسية العلمانية والتناقض بين القيم والمواقف



د. تامر بكر

كاتب وباحث مصري

مقدمة:

تعددت الآراء حول مفهوم وفحوى العلمانية، فهذا أحد الباحثين يقول: إن «دائرة المعارف البريطانية حينما تحدثت عن العلمانية، تحدثت عنها ضمن حديثها عن الإلحاد، وقد قسمت دائرة المعارف الإلحاد إلى قسمين: (إلحاد نظري، إلحاد عملي)، وجعلت العلمانية ضمن الإلحاد العملي، .. ولهذا، لو قيل عن هذه الكلمة (العلمانية) إنها: (اللا دينية، لكان ذلك أدق تعبيراً وأصدق)، وكان في الوقت نفسه أبعد عن التلبيس وأوضح في المدلول»^(١).

وهناك من قال: «العلمانية تستمد القيم السياسية من العقل البشري، واجتهاده الحر، غير الملزم بأي قيم أعلى من العقل البشري، لذا فالعلمانية هي في الترجمة الدقيقة (الدينية)، والتي تقوم على قاعدة استنتاج القيم المركزية السياسية للمجتمع من خلال عقله البشري، ومن خلال ظروفه وأحواله الدينية، فتصبح منظومة القيم السياسية العلمانية منظومة دينوية بشرية نسبية خالصة، يضعها العقل البشري دون أي مرجعية متجاوزة له، أي: دون أي مرجعية مستمدة مما وراء الطبيعة، ولذلك فالعلمانية هي الدينية الوضعية»^(٢).

إن «العلمنة بمعناها الشامل فلسفة تنطوي على (محاولة لإدراك معنى العالم المادي بوصفه معقولاً ...)، وبالتالي تغييره دون حاجة للقوى الفوقية والسمائية والدينية، وتتفق المذاهب العلمانية الكبرى في المعنى النظري للعلمنة (الذي يتضمن) تمديد الدولة والمجتمع والمؤسسات والقوانين وسائر الشؤون العامة، وإبعادها عن أي مؤثرات دينية»^(٣)، فالعلمانية بشمولها والأفكار المنضوية تحتها -الليبرالية والقومية والاشتراكية- في فحواها الأخير هي: الاقتصار على العقل البشري وخبراته في تصور حقائق الوجود وتصريف شئون الحياة، وهو الأمر الذي يعني التصادم الحتمي مع الإسلام، حيث إن مرجعيتيه الأوليين هما النصان المقدسان -القرآن والحديث-.

تقدم منظومة القيم العلمانية منظورين مختلفين للإنسان:

المنظور الأول، هو المنظور الشيوعي:

والمنظور الشيوعي للإنسان منظور جمعي ينطلق من ديكتاتورية الجماعة المطلقة، ويطلق حرية الإنسان من

(١) محمد شاكر الشريف (العلمانية وثمارها الخبيثة) دار الوطن، الرياض، ط١ / ١٤١١هـ (ص ٣، ٤).

(٢) د. رفيق حبيب (في الفرق بين العلماني والليبرالي والإسلامي) ١/ ٢٠١٢م، على الرابط: <http://www.masress.com/dostor/16858>، وهو منقول عن (الدستور الأصلي) الإلكترونية في ٢٢ / ٥ / ٢٠١٠م، على الرابط <http://dostor.org/opinion/10/may/21/16858>.

(٣) محمد كامل ضاهر (الصراع بين التيارين الديني والعلماني) دار البيروني، ط١ / ١٩٩٤م، (ص ١١٤).

منظور شيوع التملك الفردي لكل شيء، وعادة ما ينظر الشيوعيون لكل شيء في الحياة باعتباره سلعة مكتسبة من دون أدنى اعتبار للقيم الدينية أو الأخلاقية؛ لأن مثل هذه القيم تمثل -في رأيهم- وعياً زائفاً ينبغي الاحتراز منه، والصراع الطبقي هو أساس العلاقة بين الناس، وهنا يذوب مفهوم الحرية الفردية والاستقلال الشخصي في القيم الاستهلاكية التي تحكم التصور العام للحياة الاجتماعية، ولهذا كانت الاشتراكية

كنهج اقتصادي وسياسي هي المفهوم المتناسب مع هذا الفكر الجمعي؛ حيث لم تكن الاشتراكية أداة لتحرير الفكر فقط كما تريد العلمانية، بل الاشتراكية قبل كل شيء أداة للتحرر الاجتماعي عمومًا، حيث كان مؤسسو الاشتراكية

لديهم وقبل كل شيء أهداف اجتماعية، منها تحسين أوضاع الطبقات العمالية ووضع حد للفقر والظلم.

والشيوعيون العرب المنتسبون للإسلام يميلون لاستخدام لفظ (الشيوعية) لاعتبارات عدة، ولذلك فهم غالباً يستبدلونه بلفظ (الاشتراكية)، وقد ازدادت الحاجة لذلك عندهم مع سقوط الشيوعية عملياً بسقوط دولة الاتحاد السوفييتي وتفكيكها.

المنظور الثاني، هو المنظور الليبرالي:

تتطلق الليبرالية في نظرتها للإنسان من منظور فردي، وهي فلسفة وضعية مادية تقرر أن المنفعة المادية هي أساس قيم الإنسان الفردية والاجتماعية، وهي فلسفة ترتبط بفكرة التحرر من كل شيء يقيد حرية الفرد، بما في ذلك القيم الدينية والأخلاقية؛ فهي انحياز مطلق للحرية الفردية في مقابل الديكتاتورية المستبدة للجماعة في المنظور الشيوعي، ولهذا كانت

الرأسمالية هي المفهوم المتناسب مع هذا المنظور الفردي.

باختصار، فإن «الليبرالية تُبنى على أساسين: الأول هو الفردية، والثاني هو الحرية، وانطلاقاً منهما تنوعت التطبيقات الليبرالية البريطانية والفرنسية والأمريكية في الحقل السياسي والاقتصادي»^(١)

«وبالرغم من رواج مصطلح الليبرالية في السياق

العربي؛ فإنه لم يحصل فهم واضح مدلوله؛ حيث تتعدد الرؤى نحوه: هل الليبرالية فلسفة بما تتضمنه الكلمة من أبعاد كلية ونهائية؟ أم أنها تطبيق اقتصادي يقدس حرية الفرد المالك؟ بل يتجاوز البعض كل هذه التحديات الماهوية ويرى الليبرالية ببساطة هي جملة من المبادئ السامية أهمها الحرية، واحترام الغير، ومراعاة حقوق الإنسان، ويرجع هذا اللبس لسببين:

الأول: كون الليبرالية منتجاً فكرياً نشأ في البيئة الغربية.

الثاني: كون الليبرالية مشكلة بطبيعتها، يظهر هذا الإشكال في مفهومها، وفي الأسس التي تبني عليها، وكذا في تطبيقاتها المتعددة سياسياً واقتصادياً، فنحن أمام ليبراليات، وليس ليبرالية واحدة»^(٢)

وللحد من حرية الفرد المطلقة التي ستؤدي حتماً إلى فوضى اجتماعية عارمة؛ لأنها تنطلق من الفلسفة النفعية، تأتي فكرة الديمقراطية لتُحد من الحرية

(١) د. طارق عثمان (تقرير الحالة الليبرالية في مصر) المركز العربي للدراسات الإنسانية، تقرير حالة (١)، ٢٠١٢م، (ص ١٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٢) بتصرف. وانظر: د. عبد العزيز مصطفى كامل (معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية) كتاب البيان، طه/ ٢٠٠٨م، (ص ٩٣: ١٨٨)، وفيه تبيان لبعض أنواع الليبرالية (الفكرية، والدينية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية).

يقف في مواجهة علمانية متجانسة ومُوَحَّدة، وأن الإسلام ليس حالة نمطية مغلقة على نفسها، وليست العلمانية حالة مكتملة وموحدة، ولا العلاقة بينهما على ضرب واحد وصورة واحدة^(٢)؛ يساعدنا ذلك النهج على تجاوز محاولات بعض هؤلاء الأكاديميين لتقسيم العلمانية أو محاولة تفكيكها، ثم جعلها مُنْطَلَقًا لبعض الأفكار الإصلاحية، إلى القول بأن منظومة القيم لأي فكرة هي الكتلة الصلبة الموحدة التي تجتمع عليها أنساقها المختلفة والمتعددة؛ فمنظومة القيم العلمانية هي الكتلة الصلبة الموحدة التي تجمع عليها جميع أنساق العلمانية وفروعها.

وبعيداً عن الكثير من الجدليات النظرية -التي أرى لها حظاً من النظر في غير هذه الدراسة- حول وجود قيم للعلمانية من أساسه، وحول مدى ثبات هذه القيم، وحقيقة انتمائها للعلمانية^(٣)؛ بعيداً عن ذلك؛ فإن ما

الفردية عن طريق الأغلبية.

ونتيجة لكون الليبرالية تعطي الأولوية لمقاومة الاستبداد الداخلي، وتتجاهل -أو تقلل من- أهمية مشكلة التبعية للاستعمار الخارجي المباشر (العسكري) أو الخفي (الفكري)؛ ونتيجة لذلك فقد ظهر الفكر القومي الذي يعطي الأولوية لتحقيق الحرية من الاستعمار على مقاومة الاستبداد (بالإضافة إلى الوحدة على أساس اللسان) -العربية-، والعدالة الاجتماعية (الاشتراكية).

وقد تبنت المذاهب القومية مبدأ الحرية العلماني الداعي لفصل الدين عن الدولة، كما تبنت استبدال الشرائع والقواعد والآداب التي جاء بها الإسلام بشرائع وقواعد وآداب وضعية.

وبالجملة، تُعَدُّ المذاهب (الليبرالية، والقومية، والاشتراكية) بعيداً عن تعريفاتها المعجمية، تُعَدُّ فروعاً للعلمانية، أي: أن العلاقة بينهما هي علاقة العام (العلمانية) بالخاص؛ فالعلمانية هي روح هذه المذاهب، وبدونها تسمي جسداً بلا روح.

وعلى أية حال؛ فإن المذاهب الفكرية والسياسية كالعلمانية -وفروعها- لا يمكن دراستها وفهمها بالبحث عن تعريف جامع مانع لها كما يقتضي الحد الماهوي الأرسطي؛ لأنها نتاج تفاعلات مجتمعية وتاريخية؛ لذا لا بد من التوقف عن البحث عن (تعريف العلمانية)، ونستبدل ذلك بالتعرُّف على حقيقتها قيماً وفكرًا أو ممارسة، ومن ثَمَّ نقدها.

يساعدنا نهج التوقف ذلك على تجاوز النزاع مع بعض الأكاديميين العرب المعاصرين الذين انطلقوا من كون العلمانية -وفروعها- نتاج تفاعلات مجتمعية وتاريخية؛ ليقولوا بأنه لا يوجد إسلام مُوَحَّدٌ وصلب^(١)

(١) للإسلام (تصوّر) واضح وصلب، وإن احتوى في داخله أنساقاً متعددة ولم يقتصر على نسق (نمط ومنوال) واحد، ويمكن التعرف على ذلك من خلال مقالتي: (التصور الإسلامي في الواقع المعاصر، عرض ونقد) مركز التأصيل للدراسات، ٢٣/٧/٢٠١٤م، =

=على الرابط: <http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=8412&ct=24&ax=5>

(٢) انظر: د. رفيع عبد السلام (تفكيك العلمانية في الإسلام والديمقراطية) دار المجتهد للنشر والتوزيع، تونس، ط١ / ٢٠١١م (ص ١٤٥).

(٣) نظراً لتعدد أنواع العلمانية -وفروعها-، ومن ثَمَّ تعدد المبادئ وتناقضها أحياناً؛ ونظراً لوجود بعض التناقضات الحقيقية داخل كل نوع من تلك الأنواع؛ نتيجة التطور والتغيير النابع من الطبيعة البشرية البهتة لتلك الأنواع؛ ناهيك عن مخالفة العلمانيين لمبادئهم كثيراً أثناء الممارسة السياسية؛ نظراً لذلك كله، فقد رأى أحد الباحثين أن أهم مبادئ العلمانية وفروعها؛ تتمثل في (الثبات)، ورأها آخر متمثلة في (النسبية) في كل شيء، ورأها ثالث متمثلة في المبدأ (الميكافيلي) وهو مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة)، ورأها رابع متمثلة في (أيديولوجية المروغة)؛! والحقيقة أنه لو صح ذلك؛ فإن العلمانيين سيكونون متسقين مع أنفسهم ومبادئهم في أي تناقض يقدمونه!

إن العلمانية أو العلمانيات لم تكن ترى في نفسها أنها أفكار متغيرة مروغة ونسبية جاءت لتحكم شؤون بشرية متغيرة ونسبية، بل على العكس فقد انتحلت لنفسها بالضبط ما تدعي العلمانية أن الأديان قد اتصفت به، ألا وهو الطابع المطلق الشمولي الجامد المستعصي على التغيير، وينطبق هذا حتى على فروع العلمانية - الليبرالية، القومية، الاشتراكية- إذ لم تخل هذه المذاهب من مطلقات مقدسة طُرِحت عند الغربيين ومقلديهم من العرب على أنها ثوابت غير متغيرة مع تغير الظروف، بل على أنها هي التي تحكم وتضبط وتُوجِّه التغيرات وتهيمن عليها، فلا تواكبها ولا تسايرها ولا تتغير معها، كالحرية الاقتصادية، ونظام التمثيل البرلماني، وأفكار المساواة المطلقة والفردية، وأشهر مطلق من هذه المطلقات هو (فصل الدين=

يمكن أن نسميه -هنا- القيم العلمانية سيقصر على القيم الأكثر شهرة؛ من حيث إلصاقها بالمنظومة السياسية العلمانية، وهي ثلاثة مبادئ: الحرية^(١)، والديمقراطية^(٢)، ومدنية الدولة^(٣).

المبحث الأول

مظاهر الصراع العلماني / الإسلامي في الثورات العربية ومسارها

المحور الأول: حقيقة الصراع بين العلمانيين والإسلاميين بعد الثورات العربية:

في العصر الحديث تغيرت نظرة الغرب العلمانية للإسلام؛ فبعد الإخفاق في استئصال الإسلام من الأرض بالقوة عبر عصور متتالية، وبعد التعرف على الإسلام -إلى حد ما- من خلال موجات الاستشراق المتعددة، تبين للغربيين أن أكثر ما يقلقهم في الإسلام ليس أداء النُسك من العبادات والطاعات البدنية والقلبية، ولا عمران المسلمين الأرض وتقديمهم المادي، وإنما هو توجه الأمة الإسلامية مجتمعة للقيام بغايتها ودورها في التمكين الكلي لنفسها في الأرض بإمامة البشرية وأستاذية العالم، وتقديم نموذج صحيح لما يجب أن يكون عليه المجتمع المسلم الراشد ودولته، من

= (عن الدولة)، سواء تم تخفيفه بتأويله وجعله (حيادية الدولة في المجال الديني)، أو (فصل الدولة عن الدين)؛ ولتبيان حقيقة ذلك مكان آخر غير هذه الدراسة.

(١) لفظ (الحرية) لفظ غير محدد الدلالة ولا محدود الأبعاد، وعلى أية حال فإن الحرية كقيمة سياسية علمانية هي أساس لعدة قيم أخرى، كالمواطنة والمساواة والتعددية وقبول الآخر، وغير ذلك. والحقيقة أن أكثر تلك القيم بالأساس هي مشترك إنساني عام من الممكن أن يكون مقبولا في الكثير من الممارسات العملية؛ إلا أن أساسها الفلسفي يختلف في المنظومة العلمانية الغربية عنها في المنظومة الإسلامية.

(٢) بعيداً عن فلسفة الديمقراطية وحقيقتها في الفكر الغربي العلماني؛ فإنها كقيمة سياسية: تعني التبادل السلمي للسلطة، والاحتكام لرأي الأغلبية عبر الآليات المعروفة كالانتخابات.

(٣) مدنية الدولة يعني بها عند العلمانيين رفض الدولة الثيوقراطية (الدينية)، وكذلك الدولة العسكرية أو العسكرية.

دعمهما للدعوة والحكم بشرع الله، ونشر الخير في العالم؛ لأن المسلمين في ذلك ينازعون القوى الغربية المهيمنة على العالم ريادتها وسيادتها وفرض منظومتها الفكرية والقيمية العلمانية.

وبناء على ذلك كانت إقامة (المجتمع الإسلامي الراشد ودولته ذات المرجعية الإسلامية)؛ كانت محور النزاع العملي الحقيقي بين الإسلام والعلمانية، والتي تحولت بدورها من منهجية للتعامل مع تسلط الكنيسة إلى هوية في حد ذاتها!

وقد انعكس ذلك على الصراع العلماني / الإسلامي في مسار الثورات العربية؛ فقد تنازع العلمانيون والإسلاميون في دول الربيع العربي على الوصول للسلطة، والفوز برضا الجماهير؛ من أجل تحقيق أو تعطيل -كل حسب غايته- (قيام الدولة الإسلامية)؛ ذلك أن العلمانيين العرب يتفقون على الحد الأدنى من العلمانية فيما أسماه الدكتور المسيري بالعلمانية الجزئية^(٤)، والتي تعني عنده فصل الدين عن الدولة فحسب، وليس فصل الدين عن حياة الإنسان^(٥).

إن المتأمل في مثل هذا الصراع سيجد أنه صراع مركب:

فهو صراع فكري أيديولوجي بدليل أن حزب النهضة التونسي الذي اتبع نسقاً من العلمانية تكون فيه الدولة حيادية في المجال الديني؛ إلا أنه في الوقت ذاته أصر على ضرورة أن تتخبط الدولة في تنظيم الشؤون الدينية والتشريع على أساس المرجعية والقيم الإسلامية، وقد عانى هذا الحزب من وجود حالة من التوتر لدى العلمانيين نتيجة محاولة إعطاء الدين دوراً في الحياة العامة للأفراد، وهذا يعني

(٤) د / عبد الوهاب المسيري (العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة)، دار الشروق، ط ١ / ٢٠٠٢ م، (ج ١ / ص ١٦).

(٥) يظهر من مجمل كلام المسيري أن العلمانية الجزئية تؤدي في النهاية إلى العلمانية الشاملة! يُنظر: مقالتي (هل انقسمت العلمانية؟) مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ٢٠٠٤/٣/١٤، على الرابط:

<http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=4046&ct=24&ax=5>

حقيقية أم متوهمة، وعلى هذا فسينصب حديثنا هنا إجمالاً عن ممارسات العلمانيين العرب ومجموعاتهم -الليبرالية أو القومية أو الاشتراكية- أثناء صراعهم مع الإسلاميين في مسار بعض ثورات الربيع العربي؛ وبالتالي نذكر بعض مظاهر -أو دلائل- تقديمهم للمصالح على المبادئ، ومن ذلك:

١- دعم الاستبداد:

تبدأ إشكالية العلمانيين مع الإسلاميين من جانب قراءة التاريخ ثم الواقع، ومن ثم البناء التنظيري على هذه القراءة؛ حيث نجد أن المستقر في أذهان العلمانيين بتجمعاتهم كلها أن الدولة الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي كانت دولة ثيوقراطية تسيطر فيها السلطة الدينية على الحكم والسياسة، وهو ما أدى في نظرهم إلى حالات الفساد الكبيرة التي ظهرت في فترات كثيرة من التاريخ الإسلامي، وبينون على ذلك أن وصول الإسلاميين للحكم في الزمن المعاصر سيترتب عليه نفس ذلك الفساد!

والحقيقة أن النموذج التحليلي العلماني نموذجٌ مُتَوَهَّمٌ؛ حيث إن حقيقة ما حدث عبر تاريخ الدولة الإسلامية هو سيطرة السياسيين على السلطة الدينية، ومحاولة تطويعها أو استغلالها وتوظيفها لصالح نظام الحكم أو تهيمشها، وإنهاء دورها.

ومن اللافت للنظر أن ذلك الوهم العلماني تمخض عنه سكوت، بل مباركة أنظمة الاستبداد قبل وأثناء وعند الارتداد عن الثورات العربية؛ فرأينا كثيراً من الشخصيات المبرزة المحسوبة على التجمعات الفكرية المنضوية تحت العلمانية يتقلدون مناصب رفيعة في حكومات غير منتخبة (د. جابر عصفور، نموذجاً)، ورأينا لبعضهم أعمدة ثابتة في كبرى الصحف،

أن قبول بعض الإسلاميين ببعض أنساق العلمانية (المُهَجَّنة) التي يمكن أن تتعامل مع الدين، لن يكون كافياً لقبولهم من تكتلات علمانية أخرى.

وهو صراع على الحرية أيضاً؛ حيث تشكل قيمة (الحرية) جذراً معرفياً رئيساً في الخلاف بين العلمانيين والإسلاميين، فلا تداول سلمي للسلطة، ولا تواصل مع الجماهير، ولا عرض أفكار وتبني أيديولوجيات ومن ثم تطبيقها، إلا في إطار جوٍّ من الحرية.

ولأن العلمانيين يحاولون أن يقصروا (الحرية والديمقراطية والمدنية) على أيديولوجياتهم كقيم مركزية من دون الإسلاميين؛ فإن ذلك يقودنا إلى مسألة مهمة في لب الصراع العلماني/ الإسلامي، وهي مسألة (المصادقية) المتمثلة في تطابق المبادئ والقيم مع المواقف العملية؛ حيث تم وضع العلمانيين وقيمهم على المحك أثناء هذا الصراع الفكري والعملي في مسار الثورات العربية.

المحور الثاني: هل العلمانيون أصحاب مبادئ أم مصالح؟

ترتكز فلسفة العلمانية أو العلمانيات على الفرد باعتباره الأولى بالرعاية، وبالتالي يكون الهدف من المبادئ مساعدة الأفراد في تحقيق مصالحهم، وهو ما قد يؤدي بالأفراد في كثير من الأحيان إلى الاهتمام بتحقيق المصلحة ولو على حساب المبادئ^(١)، لكننا في هذا الإطار لا نعدم البعض ممن يتسق مع مبادئه ولا يقدمها على مصالحه الفردية، سواء كانت

(١) الحقيقة أن ذلك الأمر لم يكن مقصوراً على العلمانيين فقط، وإنما وجدناه أيضاً لدى بعض الإسلاميين، فوجدنا للأسف مشاركات سلفية أو دينية، أيدت القمع والاستبداد!

ورأينا البعض الآخر ضيقاً على الفضائيات ليدافع عن الارتداد عن الحريات (د. حسن نافعة، د. عمرو الشوبكي، نموذجين).

يقودنا ذلك إلى القول بأن العلمانيين، قد رسّخوا بمواقفهم لعملية الاستبداد السياسي، وعاونوا حكومات غير ديمقراطية، بل واستدعوا العسكريين للحكم^(١) كما في مصر، أو هيّؤوا لهم أجواء العودة كما في ليبيا^(٢)، في الوقت الذي يدعون فيه للحرية والديمقراطية ومدنية الدولة، في مقابل قمع تلك النظم للأعداء المشتركين المتمثلين فيما يسمى تيار الإسلام السياسي.

وثمة مؤشرات قوية تؤكد أن العلمانيين إنما يدعمون الاستبداد؛ دفاعاً عن شبكات المصالح ورجال الأعمال الذين يشكلون جزءاً من المعادلة في الدول العربية، والذين تضرروا من ثورات الربيع العربي لاسيما بعد مجيء سلطات منتخبة - ليس بينها وبينهم أية مصالح - بعد سقوط أنظمة ديكتاتورية كانت حليفة لهم على مدار عقود على حساب الشعوب! ففي مصر نجد أن رجل الأعمال القبطي نجيب ساويرس قد مؤل ودعّم عددًا من الأحزاب الناشئة والقديمة المنضوية تحت ما بات يُعرف بـ «جبهة الإنقاذ»؛ منها على سبيل المثال: حزب الجبهة الديمقراطي، وحزب المصريين الأحرار، والحزب المصري الديمقراطي الذي كان ينتمي له الدكتور حازم الببلاوي الليبرالي الاقتصادي المعروف وأول رئيس وزراء لحكومة مصرية معينة جاءت بعد الإطاحة برئيس منتخب.

وفي الشأن التونسي تذكر لنا الباحثة (آن وولف)

(١) مع وصول الإسلاميين للحكم في بعض دول الربيع العربي، وقع العلمانيون في أزمة الاختيار بين أمرين كلاهما - من وجهة نظرهم - يناقض مدنية الدولة، العسكرية والأسلمة، وقد اختاروا العسكرية!

(٢) لعب العلمانيون في ليبيا بزعامة رئيس المجلس الوطني محمود جبريل دوراً مبرزاً في إعادة فلول نظام القذافي لمواقع حساسة في الدولة والجيش؛ حيث كانوا نواة بعد ذلك لتأييد المحاولة الانقلابية للواء المتقاعد خليفة حفتر؛ بل بلغ الحد منتهاء بدعوة المجلس الوطني للأمم المتحدة للتدخل في ليبيا!

أن دعم رجال الأعمال للعلمانيين يعد من نقاط القوة لديهم؛ فتقول: «إن استقالة حكومة النهضة، جنباً إلى جنب مع الدعم الذي تحظى به الأحزاب العلمانية من خلال علاقاتها مع طبقة رجال الأعمال والقوى المحلية الأخرى - خصوصاً التغطية الإعلامية المناسبة والعلاقات القوية مع الاتحاد العام التونسي للشغل - يعني أن لدى هذه الأحزاب حالياً فرصة غير مسبوقة كي تتبوأ الحكم في المشهد السياسي»^(٣).

على أية حال جنى العلمانيون من خلال تأييدهم الاستبداد بعض المصالح الخاصة والعامة، ومن ذلك ما يلي:

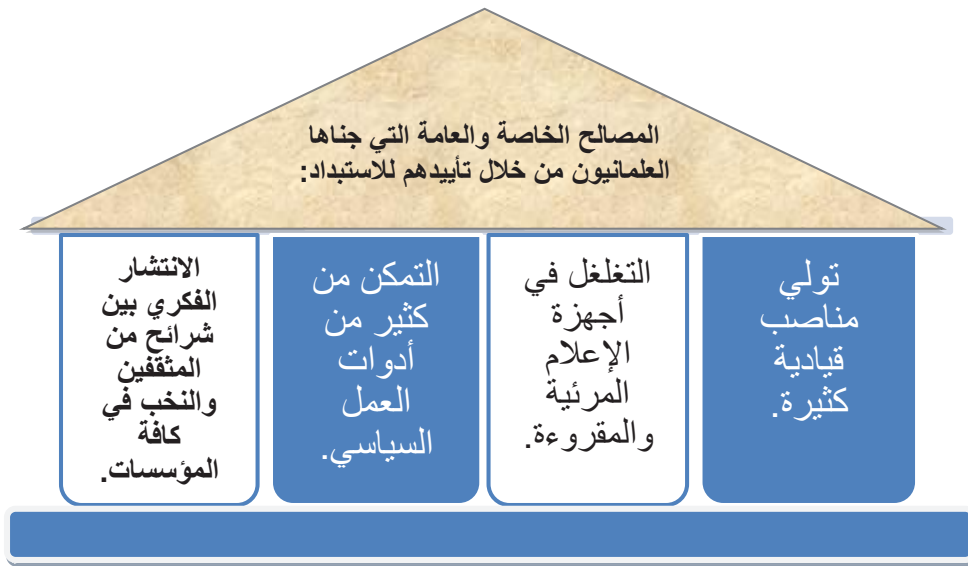
- تولي مناصب قيادية كثيرة.
- التغلغل في أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة.
- التمكن من كثير من أدوات العمل السياسي.
- الانتشار الفكري بين شرائح من المثقفين والنخب في كافة المؤسسات.

٢- تبني الخطاب السياسي الفاشي:

أظهر رد فعل الليبراليين على تقدم الإسلاميين عليهم في صناديق الاقتراع، أن مشاكل الليبراليين هيكلية وعميقة، وليست فقط تكتيكية أو مؤقتة، فقد فشل رموزهم في إحداث توازن «خطابي» مع الإسلاميين، «بيد أن أكثر ما يثير الأسى والتعجب في آن، ذلك الخطاب «الفاشي» الذي ينتشر الآن داخل الأوساط العلمانية والليبرالية، والذي يدعو إلى إقصاء «الإخوان» واستئصالهم من الحياة السياسية، وكأن مصر قد استبدلت خطاب بعض الفاشيين الإسلاميين بخطاب أكثر فاشية وإقصاء من بعض الأصوات المحسوبة على التيار الليبرالي والعلماني، ولعل من الطريف أن تشب معركة داخل المعسكر الليبرالي بين هؤلاء الإقصائيين وغيرهم ممن يدعون

(٣) ميشيل دنّ (عودة الروح إلى المعارضة العلمانية في مصر) مركز كارنيجي، ٢٥ / ١١ / ٢٠١٣ م:

<http://carnegieendowment.org/2014/04/30/can-secular-parties-lead-new-tunisia/h9mm>



لدى مراكز الفكر والبحث الغربية قبل العربية.^(٢)

يقول شادي حميد^(٣): «ليس سهلاً أن تكون ليبرالياً في العالم العربي، فيعني هذا أنه محكوم عليك بمواجهة الإحباط عند الذهاب إلى صناديق الاقتراع، في بلدٍ محافظٍ دينياً كمصر، يصعب على الأحزاب الليبرالية -التي غالباً ما تفتقر إلى الشبكات المحلية العميقة والدعم الشعبي- الفوز في انتخابات حرة، ولكن حتى في ظل حكم الرئيس محمد مرسي وحلفائه من الإخوان المسلمين، والذي كان يزيد قسوة، حظي الليبراليون بفرصة للعمل ضمن النظام لإحداث نوع من التوازن مع مرسي، اختار معظم الليبراليين الامتناع عن مواجهة هذا التحدي ودعموا في (يونيو ٢٠١٢م) حل البرلمان المصري المنتخب ديمقراطياً، وعندما أطاح الجيش بمرسي في (٣ يوليو) أيد الكثير منهم هذه الخطوة أيضاً، في هذا الصدد، قال محمد البرادعي، أحد أبرز رجال السياسة الليبراليين في مصر والذي تولى منصب نائب الرئيس في الحكومة الجديدة التي يدعمها الجيش: «لقد كان قراراً مؤلماً

لدمج «الإخوان»، وهي المعركة التي وصلت إلى حد التلاسن على صفحات الجرائد المصرية، ولعل أسوأ ما في خطاب الليبراليين «الفاشين» تبريرهم لحالة القمع والإقصاء التي يتعرض لها «الإخوان» وغيرهم من الإسلاميين تحت لافتة الديمقراطية!

ولعل هذا يتناقض كلياً مع جوهر الفكرة الليبرالية ومنظومتها الأخلاقية التي تستند إلى قيم التسامح والحرية وقبول الآخر، بكلمات أخرى، فإن الليبراليين المصريين قد باتوا عبئاً على الفكرة الليبرالية ذاتها وخصماً من رصيدها، وهم بذلك يقدمون أكبر هدية للإسلاميين، الذين باتوا كما لو كانوا يدافعون بصدق عن الديمقراطية ومبادئها، وأهمها التداول السلمي للسلطة من دون تدخل عسكري».^(١)

٣- نقض الديمقراطية والمدنيّة:

ظل كثير من الإسلاميين يرددون عن الديمقراطية أن العلمانيين يتعاملون معها كصنم من العجوة ما إن يحتاجوه لمصلحتهم يأكلوه، ويبدو أن واقع الثورات العربية المعاصر قد أوجد لكلام هؤلاء حظاً من النظر

(٢) لأن الاستثناء من التعميم لازم، كما قلنا من قبل، ففي مصر ومن خلال مواقف حزب غد الثورة ورئيسه أيمن نور واليساري محمد الدماطي وكيل نقابة المحامين، وعدد من المثقفين في (جبهة الضمير) وغيرهم، سُجّلت مواقف واضحة تتفق مع الإيمان بحرية الشعوب ومدنية الدولة.

(٣) زميل بمركز سياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنجز الدوحة.

(١) د. خليل العناني (سقوط الليبرالية في مصر) جريدة الحياة، ٢٣ / ٧ / ٢٠١٣م، بتصرف. والعناني هو: خبير سياسي بمعهد الشرق الأوسط بجامعة (جون هوبكنز)، وزميل زائر بمعهد بروكنجز بواشنطن.

... كان [القرار] خارج الإطار القانوني، إلا أننا لم نملك أي خيار آخر»، وزعمت المجموعة الليبرالية التي دعمت الإطاحة بمرسي أنه من الضروري في بعض الأحيان وقف عجلة الديمقراطية من أجل حمايتها والحفاظ عليها»^(١).

وتقول (ميشيل دن)^(٢): «تقول الرواية السائدة في أوساط النخبة العلمانية في مصر: إن عزل مرسي كان أمراً لا مفر منه، مع أنه نُفذ بصورة غير ديمقراطية! ويعتقد الكثيرون ممن التقيتهم الأسبوع الماضي أنه

ليس هناك الآن أي بديل من السماح للجيش بالإمساك بالقرار!، وكما قال زعيم أحد الأحزاب السياسية العلمانية: (بمجرد قبولك بتدخل الجيش فإن عليك أن تتصرف وفقاً لقواعده) وأشار كثيرون إلى أنه سواء

كان ذلك للأحسن أو الأسوأ، فإن معظم المصريين (دولتيون) -أي: أنصار الدولة-، ولا يزالون يريدون أن تقوم الدولة برعايتهم، وهو ما يعني الجيش في الوقت الراهن على الأقل، أكثر من رغبتهم في أن تكون مسئولة أمامهم أو أمام ممثليهم المنتخبين»^(٣).

وتقول الباحثة (آن وولف): «لا تزال استراتيجية العديد من الأحزاب العلمانية تقتصر على التصريح بأنها أنقذت البلاد من الإسلاميين، بدلاً من التركيز على وضع برامج حزبية مقنعة تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في تونس، ويستمر

هذا الأسلوب، على الرغم من أن تجارب أحزاب المعارضة العلمانية في ظل حكم (بن علي) وبعد الثورة، تشير إلى أن تركيزها على معاداة الإسلام السياسي يمثل أحد أكبر نقاط ضعفها، إذ لا يعكس الاعتماد على الخطاب المعادي للإسلاميين انفصال هذه الأحزاب عن احتياجات وتطلعات السكان وحسب، بل أيضاً افتقارها إلى رؤية وإستراتيجية توحيدية قوية»^(٤).

وقد ناقشت فضائية الجزيرة في حلقة الاثنين

٢٠١٤/٥/١٢ م من برنامج

(في العمق) طبيعة العلاقة بين الليبراليين وأنظمة الحكم، وموقفهم من الثورات العربية، ونظرتهم لهيمنة الإسلاميين على صناديق الاقتراع، وفي هذا الشأن رأى أستاذ

لا تزال استراتيجية العديد من الأحزاب العلمانية تقتصر على التصريح بأنها أنقذت البلاد من الإسلاميين، بدلاً من التركيز على وضع برامج حزبية مقنعة تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في تونس.

النزاعات الدولية في جامعة (جورج تاون- قطر) إبراهيم شرقية أن الهوية الليبرالية العربية مشتتة وضائعة لعدة أسباب، منها تحالفها مع الأنظمة الدكتاتورية، وخوفها من صناديق الاقتراع، وقال: إن التيار الليبرالي العربي وجد مساحات تعايش مع الأنظمة، وعمل على مهادنتها، رغم أنه أمر مخالف للمبادئ التي تقوم عليها الليبرالية كحرية الفرد والديمقراطية. وأضاف أن هناك خشية لدى التيار الليبرالي من صناديق الاقتراع والانتخابات؛ لأنها تكشف حجمه ووزنه الحقيقي في الشارع، حسب رأيه. وفي هذا السياق، أوضح شرقية أن وصول الإسلاميين إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع يدفع الليبراليين إلى محاربتهم، وحتى التحالف مع الأنظمة الدكتاتورية أو العسكر ضدهم. وبدوره، عبّر رئيس حزب غد

(٤) آن وولف (هل تستطيع الأحزاب العلمانية قيادة تونس الجديدة؟) مركز كارنيجي، ٢٠/٤ / ٢٠١٤ م، على الرابط:

<http://carnegieendowment.org/2014/04/30/can-secular-parties-lead-new-tunisia/h9mm>

(١) شادي حميد (خطأ الليبراليين في مصر) مركز بروكنجز، ١٢/٨/٢٠١٣ م، على الرابط:

<http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2013/08/12-egypt-liberals-hamid>

(٢) مدير المجلس الأطلسي (مركز ريفي الحبري للشرق الأوسط).

(٣) ميشيل دن (عودة الروح إلى المعارضة العلمانية في مصر) مركز كارنيجي، ٢٥ / ١١ / ٢٠١٣ م:

<http://carnegieendowment.org/2014/04/30/can-secular-parties-lead-new-tunisia/h9mm>

لأن النتائج ستكون كارثية.

أما عن كلمة لـ(أوباما) فقالت الجريدة: إنه يجب على (أوباما) توصيل رسائل واضحة لمصر أن أمريكا مع الحكم المدني، وليست مع الدولة الدينية^(٤).

وقد اتفقت الكثير من الدراسات الغربية على وجوب مواجهة الإسلاميين عن طريق دعم الحركات الليبرالية^(٥)، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الجديدة، والقنوات الفضائية الليبرالية المعادية للفكرة الإسلامية^(٦)، بهدف تقويض النفوذ الإسلامي السياسي، والحد من تأثيره، والمحافظة على أسهم الغرب في التحكم في خيوط اللعبة داخلياً، والإبقاء على فرص التدخل في تشكيل الحياة السياسية في دول الربيع العربي.

يرى الباحث (إريك تراجر) في تحليل سياسي له مطلع عام ٢٠١٢م توقع فيه فوز الإسلاميين في مصر، أنه «يجب على إدارة (أوباما) أن تُبلغ قلقها حول وضع الأقليات الدينية تحت حكم الإسلاميين، بصورة أكثر مباشرة. وعلى وجه التحديد، ينبغي عليها أن تطالب جماعة «الإخوان المسلمين» بأن تُنتهي دعوتها القضائية غير الليبرالية ضد المسيحيين والعلمانيين المتهمين

الثورة المصري أيمن نور عن قناعته بأن العيب ليس في الليبرالية، وإنما بمن يمثلونها ويتكرونها لمبادئها، ويديرون ظهورهم لانتهاكات حقوق الإنسان^(١).

المحور الثالث: الدور الغربي في الصراع العلماني/الإسلامي في دول الربيع العربي:

لعبت مراكز الفكر الغربية -بأبحاثها وملحقاتها من بعض الدوريات والصحف بكتّابها- دوراً مهماً في هذا الصراع؛ فكانت كعادتها حاضرة فيه بالتحليل والتوجيه والتخطيط^(٢)، فعقب اندلاع الثورة المصرية نشرت مجلة (فورين بوليسي) نتيجة استقصاء يُظهر مدى تمسك المصريين بالإسلام كمصدر وحيد أو أحد مصادر التشريع (٤، ٨٧٪)^(٣).

«ويبدو أن تلك المراكز الغربية عملت منذ ذلك الوقت على الاستعداد للنجاح الإسلامي المتوقع في الانتخابات، وبدأت الصحافة الغربية والمراكز البحثية تشن حملة ممنهجة للتفريع من فوز الإسلاميين؛ فقد وجهت افتتاحية (النيويورك تايمز) في الأول من ديسمبر ٢٠١١م ثلاث كلمات بمناسبة الانتخابات المصرية: الأولى للإخوان المسلمين، والثانية للأحزاب المصرية، والثالثة لإدارة (أوباما)؛ حيث حذرت الإخوان المسلمين من أن المصريين غير مستعدين أن يستبدلوا حاكمًا ديكتاتورياً علمانياً بحاكم ديكتاتوري ديني -وكان الجريدة تتحدث نيابة عن الشعب المصري- للوالرسالة الأخرى كانت للأحزاب العلمانية ودعتهم إلى التكتل، وأن الوقت ليس وقت التفريق لعدم تشتيت الأصوات؛

(١) بل الليبرالية تحتاج إلى حد أدنى من القيم الاجتماعية لكي لا تتحول إلى فوضى، لكنها غير قادرة على توليد هذه القيم لأنها بطبيعتها فردانية، وليست معنية بأي مفهوم حول «الخير المشترك» للمجتمعات الإنسانية.

(٢) تلعب مراكز التفكير (thinks tank) دوراً فاعلاً في تحديد الأيديولوجيات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الغربية وتؤثر في توجهاتها.

(٣) فورين بوليسي، ١٠ مارس ٢٠١١م، على الرابط: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/03/10/what_egyptian_women_and_men_want?page=0,3

(٤) محمد سليمان الزواوي (موقف الغرب من الثورات العربية.. رؤية سياسية) مجلة البيان، صفر ١٤٣٣هـ، يناير ٢٠١٢م، (العدد ٢٩٤).

(٥) أو على الأقل دعم ما تسمى بالليبرالية الإسلامية كما في نموذج حزب النهضة التونسي الذي تنازل عن السلطة للعلمانيين، فنجد أحد قدامى الباحثين (ديفيد بولوك) المتخصصين في الحراك السياسي في الشرق الأوسط في معهد واشنطن، يذكر في ورقة دراسية بعنوان (أول حزب إسلامي يتنازل عن السلطة طوعية: أهو نموذج تونسي جديد؟) في ١٧ ديسمبر ٢٠١٢م، يذكر أنه ربما تكون المرة الأولى على الإطلاق، في أي مكان، يتنازل فيها حزب إسلامي طوعية عن السلطة السياسية دون حرب أهلية أو عنف جماهيري أو تدخل عسكري من أي نوع.

وفي ليبيا كان الدعم الغربي للبربريين حتى فازوا في انتخابات المجلس الوطني بزعامة د.محمود جبريل، ومن ثمّ كان الاعتراف بالمجلس الوطني كممثل شرعي ووحد للشعب الليبي سريعاً كذلك، وذلك لقطع الطريق على أيّ تشكيلات ثورية (إسلامية) من الممكن أن تقدم نفسها كممثل للثورة الليبية.

(٦) قناة (نسمة) الفضائية التونسية، وقناة (أون تي في) الفضائية المصرية، نموذجان.

بالإساءة للإسلام، وتحذر من تجريم المعارضة العلنية
للشريعة الإسلامية»^(١).

لقد حظي العلمانيون بمختلف تجمعاتهم بالدعم
الغربي مادياً ومعنوياً، وقد تمثل ذلك في النصائح
والخطط العملية المقدمة من باحثي مراكز الفكر
للعلمانيين حول محاولة السير في الطريق الصحيح
لمواجهة الإسلاميين أو احتوائهم؛ فيرى كل من سلمان
شيخ، شادي حميد، في دراسة لهما أَعَدَّاهما لمركز
(بروكنجز)، في مايو ٢٠١٢م، أن معالجة الاستقطاب
الأيديولوجي بين العلمانيين والإسلاميين، يمكن أن
تكون عن طريق ما يلي:

١- بناء التوافق في الآراء، والتركيز على القضايا
الاجتماعية والاقتصادية.

٢- لعب الأطراف الدولية الفاعلة لدور محفّز على
التوافق عن طريق إعادة تشكيل طبيعة المساعدات
الخارجية طويلة الأمد.

٣- تقديم ضمانات بالالتزام الغربي تجاه التحولات
الديمقراطية، مع التفاهم المتبادل والاحترام المشترك
للحكومات المنتخبة^(٢).

وتقدم (آن وولف) ثلاث توصيات إلى الأحزاب
العلمانية في تونس، وهي:

١- تجاوز الخطاب المعادي للإسلاميين، ومعالجة
المشاكل الهيكلية.

٢- وضع التنافسات العلمانية/ العلمانية القديمة
جانباً؛ لتشكيل ائتلافات دائمة وقوية.

٣- نشر الديمقراطية داخل التجمعات

(١) إريك تراجر (الخطة الجذرية)، معهد واشنطن، ١٠/١٢/٢٠١٢م، على
الرابط:

[http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/
the-muslim-brotherhoods-radical-plan-for-egypt](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-muslim-brotherhoods-radical-plan-for-egypt)

(٢) يُنظر: سلمان الشيخ، شادي حميد (بداية المرحلة الانتقالية: السياسة
والاستقطاب في مصر وتونس) بروكنجز، مايو ٢٠١٢م، على الرابط:
[http://www.brookings.edu/~media/research/files/re-
ports/2012/4/19%20democratic%20transitions/transi-
tions%20paper%20arabic.pdf](http://www.brookings.edu/~media/research/files/reports/2012/4/19%20democratic%20transitions/transitions%20paper%20arabic.pdf)

العلمانية ذاتها^(٣).

وقد أعد أحد الباحثين دراسة في مطلع عام ٢٠١٢م،
استطاع فيها من خلال تأملاته في تعامل الغرب مع
تجارب الإسلاميين في عدد من الدول الإسلامية،
وكذلك ما أنتجه باحثو مراكز الفكر الغربية، استطاع
أن يتنبأ لنا في حينه كيف سيتعامل الغرب مع وصول
الإسلاميين للحكم في دول الربيع العربي، وما هو دور
العلمانيين المتوقع في الصراع العلماني/ الإسلامي،
وهذا هو ما يهمننا في هذه الدراسة، يقول:

«الاستراتيجية الغربية تجاه العالم الإسلامي مُتجددة
بحسب المتغيرات التي تطرأ على الحياة السياسية في
هذه المنطقة، وهذا فيما يبدو من أسباب نجاحها،
ويمكن أن نقول: إنها تتمثل في ضمان دائم لزيادة
قبضتها وسيطرتها الاقتصادية والعسكرية على العالم
الإسلامي، واستخلاص الموارد الاقتصادية، وضمان
أمن إسرائيل، وحرية الحركة والمرور، وعدم تكوين
مراكز قوى إسلامية تستطيع أن تهدد الغرب بفقدانه
السيطرة على هذه المنطقة.

وتتمثل الإستراتيجية الجديدة في السماح أخيراً
للإسلاميين بالوصول إلى السلطة عن طريق
الديمقراطية، لا حباً في الإسلاميين أنفسهم ولا
دفاعاً عن الفكرة الديمقراطية، ولكن رغبةً في أخذ
طريق جديد للتعامل مع الإسلاميين، لعل ذلك يفتّ
في عضدهم على المستوى البعيد، ويُفقداهم السيطرة
على الشارع العريض بعد أن ظلوا ممسكين به منذ
نهاية ستينيات القرن العشرين أي بعد هزيمة يونيو
١٩٦٧م، وقد كانوا من أسباب رفض الشارع الإسلامي
للسياسات الغربية في المنطقة.

تقوم الإستراتيجية الغربية على إعادة النظر في
تحالفها القديم مع العلمانيين، ومحاولة أن تبث فيهم

(٣) يُنظر: آن وولف (هل تستطيع الأحزاب العلمانية قيادة تونس
الجديدة؟) مرجع سابق.

قديمة كانت أم حديثة، وهو في هذا المضمار صراع فكري أيديولوجي بامتياز، وذلك كما بينته سابقاً في هذه الدراسة، وأتوقع على المستوى القريب: أن يزداد الانقسام الفكري شراسة ووضوحاً داخل النُخب والقوى السياسية والاجتماعية، وأن يتمدد هذا الانقسام إلى عمق نخب جديدة، وأن يهيمن الصراع الأيديولوجي العقائدي على القضايا المطروحة على الجمهور في الإعلام خارج أطر النُخبة والكتب والبحوث والدراسات، لكن رغم وجود ذلك واقعاً؛ إلا أننا لا يمكن أن نقرأ مستقبل هذا الصراع من خلال حقيقته فقط، وبمعزل عن الغلاف المعاصر السياسي الإقليمي والدولي الذي يُغلف فيه واقعاً هذا الصراع.

وفي ذلك المضمار السياسي أتوقع على المستوى القريب في حالة استمرار وجود أنظمة عسكرية أو قمعية تحمي العلمانيين؛ أتوقع أن الصورة النمطية عن العلمانيين، وتعايشهم مع الأنظمة الدكتاتورية في تناقض صارخ مع المبادئ التي يعتقونها، ستؤثر على مستوى قبولهم الشعبي إذا خاضوا أية انتخابات أو تولوا أية مناصب باسم أي تجمع علماني - ليبرالي، قومي، اشتراكي-، وذلك للأسباب التالية:

تشكل وقائع الصراع الإسلامي العلماني صعوبة كبيرة في تقديم رؤية استشرافية للمستقبل، وخاصة ونحن أمام مشهد سياسي معقد ومتغير، إلا أن متطلبات الواقع ومجموعة القضايا المحيطة بهذا الصراع، قد توضح بعض معالم المستقبل القريب ثم البعيد ذا الاحتمالات المفتوحة.

- تبين للعالم والشعوب المحايدة الفرق بين حكم الإسلاميين الذين يجتهدون في رعاية الحريات وصيانتها، ويحترمون الآراء المخالفة، ويسعون جاهدين لاحتوائها، والحكم الليبرالي المزعوم الذي ينتهك الحقوق ويهدد الحريات، ويقمع الآراء المخالفة بالقتل والاعتقال وتلفيق الاتهامات، بل لا يجد أي غضاضة أو حرج في تبرير ممارسته القمعية غير الآدمية.

- تبين أن الليبراليين لا يجدون أي غضاضة أو حرج في التعاون مع أصحاب المصالح من الفاسدين

رُوخاً جديدة بعد أن نزع منهم تأييد الشارع العريض، وذلك عبر مراحل متأنية تتمثل في إثارة المصاعب أمام الإسلاميين بنعومة حتى تكفر الأغلبية الشعبية بتوجهات الإسلاميين الإدارية، ولعل لها في التجربة الإيرانية والسودانية، وربما حتى الأفغانية والصومالية أسوة كبيرة في هذا المجال، ومع الضغوط الإعلامية والاقتصادية والرجوع عن الديمقراطية التي أوصلت الإسلاميين للحكم يمكن الإطاحة بهم ربما لعشرات السنين دون التجزؤ مرة أخرى على دعوة الناس إلى الاحتكام إلى الشارع العريض كما كانوا يفعلون في الماضي^(١).

المبحث الثاني مستقبل الصراع العلماني / الإسلامي في دول الربيع العربي

تشكل وقائع الصراع الإسلامي العلماني صعوبة كبيرة في تقديم رؤية استشرافية للمستقبل، وخاصة ونحن أمام مشهد سياسي معقد ومتغير، إلا أن متطلبات الواقع ومجموعة القضايا المحيطة بهذا الصراع، قد توضح

بعض معالم المستقبل القريب ثم البعيد ذا الاحتمالات المفتوحة.

والحقيقة أنه لا يمكن أن نستشرف مستقبل الصراع القائم اليوم بين الإسلاميين والعلمانيين بمعزل عن الصراع الفكري بين الإسلام والتيارات الأخرى،

(١) د. المعتصم أحمد علي الأمين (منطلقات السياسة الغربية تجاه الإسلاميين على ضوء ثورات الربيع العربي)، صحيفة سودانيل الإلكترونية، ٢٠١٢/١/٢، بتصرف، على الرابط:

<http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/993-2011-12-09-06-16-21/37016-2012-01-18-16-16-25>

والمنحرفين وظيفيًا (الفلول)، والاستعانة بهم في الحكم على جميع المستويات الوظيفية، بما لا يمكن معه بحال من الأحوال تحقيق العدل الاجتماعي المزعوم؛ إذ لا سبيل للعدل الاجتماعي القائم على توزيع الثروة توزيعًا عادلاً إلا بمكافحة الفساد، والحد منه، وتقليل فرص انتشاره.

- أكثر منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان المزعومة التي كانت تقوم أنشطتها على أساس ليبرالي فيما تزعم؛ تبين أنها لا تعمل لصالح الشعب والمجتمع المدني، بل تعمل لحساب أجندات داخلية

وخارجية بعينها، وليس لها أي علاقة بحريات المواطنين وبحقوق الإنسان إلا فيما يخدم مصالحها فحسب.^(١)

- وعلى المستوى القريب أيضًا: نتيجة ما يقوم به العلمانيون حاليًا من إبراز رموز للعلمانية غير التي احترقت في السنوات الأربع الماضية، وترويج الشعارات والمفاهيم العلمانية، وخاصة المُجترَئة على الدين، والسيطرة على المؤسسات التربوية والثقافية والدينية والإعلامية، ذات البعد الجماهيري، وعلمنة النظام والقانون، وتجريم الدعوة إلى أسلمة المجتمع، نتيجة ذلك كله، أتوقع انتشار العلمانية في الحياة الخاصة والعامة بين القطاعات الشعبية العربية التي يبتعد الإسلاميون عنها، أو لا يستطيعون التواصل معها.

- وعلى المستوى القريب أيضًا فربما تعاود ثانية موجة محاولة تحقيق الديمقراطية وتعزيزها، وذلك بالاقتراب من تجذير ونشر ما تسمى بالليبرالية الإسلامية، وخاصة مع وجود تركيا التي تتبنى تلك

(١) انظر: محمد وفيق زين العابدين (سقوط الليبرالية) مجلة البيان، ذو الحجة ١٤٣٤هـ، أكتوبر- نوفمبر ٢٠١٣م، (العدد ٢١٦) بتصرف.

الفكرة ولو ظاهريًا، ومع وجود مستشارين لدى دولة قطر، مثل المفكر القومي عزمي بشارة، والذي يدعو لحيادية الدولة في الشأن الديني^(٢)، وبالتالي فربما ينتشر على نحو متزايد التوجه الغربي والليبرالية الزائدة بسبب الاتجاهات الثقافية الواضحة بالفعل داخل قطاع شبابي كبير في

المنطقة؛ وربما يكون ذلك غير قابل للإيقاف بسبب انحسار نشاط الإسلاميين الدعوي وفقدانهم الكثير من مصداقيتهم بسبب صراعهم السياسي، وهذا سيُضعف من موقفهم؛ لأن محاولاتهم تطوير خطابهم ورسائلهم السياسية للتوافق

مع الاتجاهات العلمانية سيُقلل من تأييدهم بين دوائرهم الأساسية، وسيُفصلهم تدريجيًا عن الإطار المرجعي الإسلامي الذي تقوم عليه حركتهم بأكملها، ولكن يوازن هذا التوجه الغربي -في مصر خاصة- ما يمكن أن نسميه الاتجاه السلفي الثوري المقاوم^(٣)، فهو تيار ثوري؛ لأنه خارج من نتاج تجارب الربيع العربي، وهو سلفي؛ لأن عماده الشباب الإسلامي والسلفي خاصة من كل التوجهات الإسلامية، بالإضافة إلى شباب ثوري من العوام، ممن لا يعادون الدين، ويؤمنون بدوره في الحياة الخاصة والعامة، ويطمحون للحرية والتقدم، وخاصة طلاب المراحل الثانوية والجامعية الذين عايشوا تحولات الثورات العربية لمدة أربع

(٢) الإسلام دين ودولة وأمة، ولا يعرف حيادية الدولة في مجال الدين، وإنما يعرف التوازن في العلاقة بين الدين والدولة بحيث يمنع =ثيوقراطية الدولة، كما يمنع تغول الدولة على الدين واستغلاله لفرض جبروتها وظلمها؛ إلا أنه في حالة العلمانيات المتغولة ربما تكون تلك الحيادية عنصر تخفيف من فرض العلمانية بتوحش على الحياة الخاصة قبل العامة.

(٣) المقاومة حالة فكرية ومادية تسيطر على كيان المقاوم الذي يشعر بالظلم والغبن، وهي حالة تنمو وتتطور مع الأيام، ولا يشترط للمقاومة أن تكون ناجحة لكي تبقى، بل يكفي الرغبة في استمرارها حتى تحقق أهدافها بمرور الزمن.

الاستبداد الداخلي، وتجاهل -أو تقلل من- أهمية مشكله التبعية للاستعمار الخارجي المباشر (العسكري) أو الخفي (الفكري)، نتيجة لذلك فقد ظهر الفكر القومي الذي يعطي الأولوية لتحقيق الحرية من الاستعمار على مقاومة الاستبداد (بالإضافة إلى الوحدة على أساس اللسان-العربية- والعدالة الاجتماعية الاشتراكية)، وقد تبنت المذاهب القومية مبدأ الحرية العلماني الداعي لفصل الدين عن الدولة، كما تبنت استبدال الشرائع والقواعد والآداب التي جاء بها الإسلام بشرائع وقواعد وآداب وضعية.

٣- تُعدُّ المذاهب (الليبرالية والقومية والاشتراكية) -بعيداً عن تعريفاتها المعجمية-، فروعاً للعلمانية، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة العام (العلمانية) بالخاص؛ فالعلمانية هي روح هذه المذاهب وبدونها تمسي جسداً بلا روح.

٤- العلمانية أو العلمانيات بشمولها والأفكار المنضوية تحتها -الليبرالية والقومية والاشتراكية- في فحواها الأخير هي: الاقتصار على العقل البشري وخبراته في تصور حقائق الوجود وتصريف شئون الحياة، وهو الأمر الذي يعني التصادم الحتمي مع الإسلام؛ حيث إن مرجعيَّته الأوليين هما القرآن والسنة.

٥- منظومة القيم العلمانية هي الكتلة الصلبة الموحدة التي تجمع عليها جميع أنساق العلمانية وفروعها، وقد ألصقت العلمانية أو العلمانيات مبادئ: الحرية، والديمقراطية، ومدنيّة الدولة، بمنظومة قيمها السياسية لدرجة احتكارها أحياناً!

٦- كان إقامة المجتمع الإسلامي الراشد ودولته ذات المرجعية الإسلامية؛ محور النزاع العملي الحقيقي بين الإسلام والعلمانية، والتي تحولت بدورها من منهجية للتعامل مع تسلط الكنيسة إلى هوية في حد ذاتها!

٧- إن الصراع العلماني/ الإسلامي صراع مركب،

سنوات من عمرهم، وهو تيار يجمع بين شباب الأيديولوجية الإسلامية الإصلاحية والجهادية؛ ويتلافى إشكالياتهما؛ فلا هو سيتقوقع على نفسه وينشغل بتحصيل العلوم فقط، ولا هو سيتورط في استخدام السلاح للتغيير ومقاومة الهيمنة الغربية في المنطقة؛ فيقضي على نفسه، ويتم لفظه اجتماعياً، ولا هو سيسير ببطء وتدرج الإصلاحيين، حتى إذا ما وصلوا للحكم يتم الإطاحة بهم وبتأييد شعبي، ولكنه تيار سينتهج بعد الاهتمام بتأصيله العلمي والوعظي، نهج مقاومة الهيمنة الفكرية والمادية الغربية عن طريق الارتباط الوثيق بال جماهير، وتفعيل كل أدوات الضغط الشعبي المتاحة، ونشر أفكار المقاومة وعدم الرضوخ والاستسلام.

وأما على المستوى البعيد -أو إن شئت قلت القريب نسبياً- فستبقى السنن الربانية التي إن تم الأخذ بها ستؤدي لانتصار الحق واندحار الزيف والضلال، وهزيمة الظلم والظالمين، ستبقى هي الحاكمة، فائتلاف الإسلاميين ووحدتهم وجمع كلمتهم، وصبرهم وثباتهم وتقديمهم للتضحيات؛ هي سنن ربانية لإقامة الدين، وإلا فمتى حقق المسلمون النصر دون تمحيص للصفوف وبذل الغالي والنفيس؟!

النتائج:

١- تُقدّم منظومة القيم العلمانية منظورين مختلفين للإنسان:

المنظور الأول، هو المنظور الشيوعي كفكر جمعي يناسبه (الاشتراكية) كنهج اقتصادي وسياسي. والمنظور الثاني، هو المنظور الليبرالي، كفكر فردي يناسبه (الرأسمالية) كنهج اقتصادي، و(الديمقراطية) كنهج سياسي للحد من حرية الفرد المطلقة التي ستؤدي حتماً إلى فوضى اجتماعية عارمة؛ لأنها تنطلق من الفلسفة النفعية.

٢- نتيجة لكون (الليبرالية) تعطي الأولوية لمقاومة

فهو صراع فكري أيديولوجي، وهو صراع على الحرية أيضًا، وتعد مسألة (المصادقية) المتمثلة في تطابق المبادئ والقيم مع المواقف العملية، مسألة مهمة في لب الصراع العلماني/ الإسلامي، ويغلف تلك الحقيقة

في الواقع المعاصر صراع سياسي على السيادة على المنطقة بين معسكرين.

٨- تناقض العلمانيين ودفاعهم عن مصالحهم وليس عن مبادئهم، نابع من النزعة الفردية المتجذرة في الفكرة العلمانية

-وفروعها-، ومن تناقض تصور العلمانية أو العلمانيات مع تصور الإسلام.

٩- من مظاهر -أو دلائل- تقديم العلمانيين للمصالح على المبادئ: دعم الاستبداد، وتبني خطاب سياسي فاشي، ونقض فكري الديمقراطية ومدنية الدولة -للتين طالما نافحوا عنهما- من أجل مصالحهم الفردية أو خلافاتهم الأيديولوجية مع الإسلاميين.

١٠- فشل العلمانيون بصفة عامة في إقامة الديمقراطية التي طالما نادوا بها، مما أكد لقطاع كبير من الإسلاميين أن الديمقراطية ما هي إلا مطية يستخدمها العلمانيون لخداع الشعوب للسيطرة على الحكم ومقاليده الأمور، حتى إذا جاءت بخسارته م انقلبوا عليها وتمردوا.

١١- انكشفت ازدواجية الخطيرة لبعض الزعامات العلمانية، ففي الوقت الذي بلغ فيه بعضهم أعلى المناصب، وجدناهم غارقين - في الوقت ذاته - في الحفاظ على تلك المناصب ومصالحهم الخاصة أو حتى أيديولوجياتهم، ولو على حساب القيم الإنسانية!، ومن ثم فقد انقطعت الصلات العملية بين وصولهم لمناصبهم والتغيير الذي لطالما دعوا إليه، فأصبح وجودهم الفعلي وجودًا نفعيًا!

١٢- ينبع الدور الغربي في الصراع العلماني/ الإسلامي بداية من النظرية أو النظريات العلمانية الغربية ذاتها؛ حيث إنها على عداأ أصيل مع الإسلام.

١٣- اتفقت الكثير من دراسات مراكز الفكر الغربية -التي تلعب دورًا مهمًا في صناعة القرار الغربي- على وجوب مواجهة الإسلاميين عن طريق دعم الحركات الليبرالية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الجديدة، والقنوات الفضائية

الليبرالية المعادية للفكرة الإسلامية، بهدف إثارة المصاعب أمام الإسلاميين بنعومة حتى تكفر الأغلبية الشعبية بتوجهات الإسلاميين الإدارية، ومن ثم تقويض نفوذهم السياسي والحد من تأثيره.

١٤- من المحتمل على المستوى القريب في حالة استمرار الأنظمة العسكرية أو القمعية في دول الربيع العربي أن تزداد موجة رعاية انتشار العلمنة، وربما يؤدي هذا إلى الدعوة إلى ما يسمى بالإسلام الليبرالي، في محاولة لمزج الإسلام بالليبرالية، ربما من أجل التضييق على التوجه نحو العلمانية المتوحشة، وربما يوازن كل تلك التوجهات العلمانية ذلك التوجه السلفي الثوري المقاوم الذي يزدهر يومًا بعد يوم.

التوصيات:

١- النظر إلى الصراع العلماني الإسلامي من كل جوانبه السياسية والفكرية، وليس من جانب واحد فقط.

٢- استمرار مقاومة القمع والاستبداد والدعوة للحريات، ولفظ الخطاب الفاشي الإقصائي ضرورة من أجل مقاومة العلمانية بفروعها وأنساقها فكريًا وسياسيًا، مع الثقة في وعد الله بنصره للمظلومين وهزيمة الظالمين.

٥- رفض محاولات تقسيم وتفكيك العلمانية في الواقع العملي من أجل اتخاذها منطلقاً للتفكير؛ بحيث يصبح إحداث التوازن في العلاقة بين الدين والدولة -كما هو معروف في الإسلام- نوعاً من قبول العلمانية التي تعني حيادية الدولة في المجال الديني!

٦- الاهتمام بدعم مراكز الفكر العربية الإسلامية؛ بحيث تؤدي دورها المنوط بها في مقاومة العلمنة، ومقاومة مشاريع مراكز الفكر الغربية.

٣- اتباع السنن الكونية في العلاقات البشرية، مثل: ائتلاف الإسلاميين ووحدهم، وجمع كلمتهم، وصبرهم وثباتهم، وتقديمهم التضحيات؛ ضرورة لمقاومة نشر العلمنة.

٤- تحذير الإسلاميين وخاصة بعض السلفيين من تكرار بعض أخطاء العلمانيين، كمساندة القمع والاستبداد والإقصاء، والبرجماتية العالية التي تقدم المصالح على المبادئ؛ لأن ذلك سيوصلهم إلى الازدواجية والتناقض الذي وقع فيه العلمانيون.

معلومات إضافية

المؤسسات الليبرالية في المجتمع المصري أنموذجاً:

تعتبر المؤسسات المجتمعية المكونة للظاهرة الليبرالية في هذه المرحلة مميزة للحالة النيوليبرالية المعاصرة عما سبقها من مراحل؛ ففي المرحلة الأولى والثانية من الحالة الليبرالية كانت تتشكل الظاهرة أساساً من رموز فكرية وأحزاب سياسية، بينما لم تكن لها مؤسسات مجتمعية تسهم في بلورة الحالة الليبرالية، حاشا بعض الصحف التي تكون في الغالب معبرة عن الأحزاب السياسية.

أما في المرحلة الراهنة فالأمر مختلف؛ إذ تمثل المؤسسات المجتمعية دوراً مهماً في تشكيل الظاهرة النيوليبرالية المعاصرة قد يفوق أثرها على الحالة الليبرالية تأثير باقي مكونات الظاهرة (الرموز والأحزاب). ونقصد بتلك المؤسسات المجتمعية منظمات المجتمع المدني.

منظمات المجتمع المدني:

يعتبر مصطلح «المجتمع المدني» من أكثر المصطلحات رواجاً في حقل العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية خاصة، وقد مر مفهوم المجتمع المدني برحلة تطورية عبر التاريخ الأوربي منذ نشأته وحتى الوقت الراهن، وتباينت تعريفاته حسب المنظرين له والسياق المجتمعي للمراحل التي مر بها المفهوم لتضيق تعريفاته حيناً ولتتسع حيناً آخر، ويمكننا أن نحدد المجتمع المدني بوصفه «الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفاتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية، والعائلية والصحية، والثقافية والخيرية، وغيرها.

ويعتمد تعريف المجتمع المدني على أربعة مقومات أساسية:

- ١- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي.
- ٢- التواجد في شكل منظمات.
- ٣- السعي للوصول إلى الحقوق وليس الوصول إلى السلطة.
- ٤- قبول التنوع بين الذات والآخرين.

ومن ثم يمكن صوغ تعريف للمجتمع المدني كالآتي: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة (أي: بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها)، هذه المنظمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها، أو لتقديم خدمات للمواطنين، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف».

وعليه يمكن إدراج مجموعة واسعة من المؤسسات المجتمعية داخل ما يعرف بـ«المجتمع المدني» مثل (النقابات- الاتحادات المهنية- الجمعيات الخيرية- مجموعات حقوق الإنسان- مراكز الفكر- الحركات الاجتماعية - منظمات المجتمع المحلي).

نماذج لكيانات المجتمع المدني الليبرالية:

أولاً: منظمات ليبرالية عربية:

١- جمعية النداء الجديد... من التنظير إلى الممارسة:

أسس د. سعيد النجار في مارس ١٩٩١م جمعية النداء الجديد (the new civic forum) في محاولة منه لترجمة النظرية الليبرالية لواقع ممارسي، وسعى من خلالها لإرساء بنية الليبرالية الجديدة في مصر، وذلك عن طريق نشر مبادئ الفكر الليبرالي أملاً في أن يساهم ذلك في الانتقال بمصر نحو النسق الليبرالي الجديد (النيوليبرالزم) في السياسة والاقتصاد مستخدماً آلية المجتمع المدني.

وقد كانت الجمعية تموّل من قبل «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، والذي كان يمنح الجمعية ٧٠٠ ألف دولار سنوياً، كانت تغطي أنشطة الجمعية الثقافية والدعوية من أجل نشر الفكر الليبرالي في مصر».

٢- اتحاد الشباب الليبرالي المصري.. الاستغراق في التنظير:

تأسس الاتحاد في العام ٢٠٠٧م كمنظمة مجتمع مدني تستهدف نشر المبادئ الليبرالية في المجتمع، ثم الانطلاق منها نحو عملية الإصلاح الشامل سياسياً واقتصادياً.

ويعلن الاتحاد عن قيمه الليبرالية، والتي تتمثل في (الحرية الفردية - حرية السوق - دولة الحد الأدنى أي: الدولة الحارس التي لا تتدخل في المجتمع إلا لضرورة ملحة)، ومن ثم، فالاتحاد يتمثل المبادئ الليبرالية في صورتها الكلاسيكية الأم.

وكباقي منظمات المجتمع المدني المصرية يتلقى الاتحاد الدعم من المؤسسات الخارجية، وأهمها: «الوقف الوطني للديمقراطية» و«مؤسسة المجتمع المفتوح» و«مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية».

٣- اتحاد المحامين الليبراليين:

في العام ٢٠٠٦م تشكّل هذا الاتحاد من داخل نقابة المحامين؛ حيث قام بتأسيسه ١٨ محامياً بهدف نشر الفكر الليبرالي في أوساط المحامين، ومنهم لباقي المجتمع، خاصة مبادئ المواطنة وحرية المعتقد.

وكالعادة يتواصل الاتحاد مع منظمات دعم الديمقراطية الخارجية كمؤسسة فريدريش ناومان الألمانية، وذلك بعقد الندوات التي تهدف لنشر الفكر الليبرالي.

٤- شبكة الليبراليين العرب:

وهي منظمة تضم الأحزاب الليبرالية العربية من الأردن والمغرب، وتونس، ولبنان ومصر، وبالنسبة لمصر، فيمثل عضوية الشبكة حزب الغد، وحزب الجبهة الديمقراطية، وكذلك يرأس مجلسها التنفيذي وائل نواره من حزب الغد، وكذلك تضم النشاطاء الليبراليين من الوطن العربي، وقد أنشئت في العام ٢٠٠٦م، وبدأت عملها رسمياً في القاهرة في ٢٠٠٨م.

وعموماً تهدف الشبكة إلى تعزيز الليبرالية والديمقراطية في العالم العربي، وتقوية الروابط بين الأحزاب

والمنظمات الليبرالية العربية، وتسعى لنشر المبادئ الليبرالية كالحرية والتعددية والتسامح، هذا على المستوى الاجتماعي، وفي المستوى الاقتصادي تدعو لاقتصاد السوق، وإدراج اقتصادات الدول العربية في الاقتصاد النيوليبرالي العالمي، أما في المنحى السياسي فبدورها تدعو إلى فصل الدين عن شئون الدولة.

وتسعى الشبكة لتحقيق أهدافها من خلال الكثير من الأنشطة؛ كعقد المؤتمرات، وورش العمل، والدورات التدريبية لأعضاء الشبكة.

والشبكة مرتبطة بمنظمة «الليبرالية العالمية في لندن»، وكذلك مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية.

ثانيًا: المنظمات الحقوقية:

وهي منظمات تسعى إلى نشر قيم الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية، تسعى لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر والعالم العربي، وتصدر تقارير دورية ترصد فيها مجمل الحالة الحقوقية العربية، وكذا تتابع وتعلق على كل حالات انتهاك حقوق الإنسان، وتعد الندوات والمحاضرات، وتنتشر كتبًا تثقيفية توعي بالمسألة الحقوقية.

وتمثل تلك المنظمات قوة ضغط على الأنظمة الحاكمة في البيئات الدكتاتورية؛ عن طريق رصدها لأية تجاوزات تحدث، ونشرها إعلاميًا، مما يعطي زخمًا للقضايا الحقوقية في المجتمع.

ويمتد عمل تلك المنظمات من مصر ليغطي العالم العربي، وتسعى للتواصل فيما بينها بغرض تعزيز عملها.

وفيما يلي أسماء أهم تلك المنظمات:

- ١- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- ٢- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
- ٣- المركز المصري لحقوق المرأة.
- ٤- مركز النديم لحقوق الإنسان.
- ٥- جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
- ٦- مركز الأرض لحقوق الإنسان.
- ٧- جمعية المرصد المدني لحقوق الإنسان.
- ٨- تجمع المنظمات المصرية لحقوق الإنسان.
- ٩- المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان.

ثالثًا: منظمات دعم الديمقراطية:

الولايات المتحدة في سبيل تفعيل «قواها الناعمة» في العالم عملت على دعم المنظمات التي تسعى إلى نشر

قيم الليبرالية والديمقراطية، وفي الحالة المصرية ثمة عدد لا بأس به من تلك المنظمات، ويسوغ لنا إدراجها في مكونات الظاهرة الليبرالية؛ إذ إنها مكون نشط وفَعَّال يثري الحالة الليبرالية المصرية؛ حيث تقوم تلك المنظمات بتنظيم الندوات، وتعطي الدورات في سبيل إثراء ثقافة الديمقراطية في الفضاء السياسي المصري، وتقوم بمراقبة العمليات الانتخابية، وتصدر تقاريرها في شأن مستوى نزاهتها وشفافيتها، وكذلك تنشر الكتب التي تسهم في تقديم الليبرالية للفضاء المصري.

ويمكن أن ندرج أسماء أهم تلك المنظمات كالآتي:

- ١- المعهد الديمقراطي الوطني.
- ٢- المعهد الجمهوري الدولي.
- ٣- منظمة بيت الحرية الأمريكية.
- ٤- المركز الدولي الأمريكي للصحفيين.
- ٥- مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية.
- ٦- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحامة.
- ٧- مؤسسة فريدريش أيدناور الألمانية.

المصدر:

د/ طارق عثمان- تقرير الحالة الليبرالية في مصر - المركز العربي للدراسات الإنسانية - القاهرة.